تحسين الوضع المعيشي للمواطن على طاولة الحكومة

وزير الصناعة لـ«الوطن»: إصلاح القطاع العام الاقتصادي ضرورة وسياسة الحكومة التصنيع الزراعي

هناء غانم

أكد وزير الصناعة زياد صباغ في تصريح خاص لـ«الوطن» أن إصلاح القطاع العام الاقتصادي أصبح ضرورة والحكومة مستمرة في تسخير إمكانياتها لإعادة النظر بالطريقة التي تدار بها المؤسسات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الصناعي لتخليصه من عثراته ومعوقاته لينطلق من جديد ويكون قادراً على المنافسة في ظل الأسواق المفتوحة.

وأضاف: إن لجنة إصلاح القطاع العام الاقتصادي مستمرة بالعمل ووزارة الصناعة كانت قد تقدمت بالعديد من المقترحات وهي قيد البحث ويتم تأطيرها من قبل هيئة تخطيط الدولة، مبيناً أن الموضوع كان محصوراً بوزارة الصناعة لإصلاح القطاع العام الصناعي لكن اللجنة توسعت وأصبحت برئاسة رئيس مجلس الوزراء وأصبح الإصلاح يشمل كافة القطاعات الاقتصادية. ويتم العمل على تسخير كافة الإمكانيات لإدارته بطريقة أكثر إيجابية بما يدعم الاقتصاد الوطني.

والأمر حسب الوزير أن تحسين الوضع المعيشي يدرس على طاولة الحكومة التي وضمن إستراتيجية إصلاح القطاع العام الاقتصادي تعمل على تحسين كل ما يتعلق بالواقع المعيشي والهيكلية الوظيفية وقانون الوظيفة العامة التي تندرج كلها تحت اسم مشروع الإصلاح الإداري. وبيّن أنه سابقاً كانت المؤسسة النسيجية نموذجاً لإصلاح القطاع العام، لكن هذا الموضوع حالياً هو بعد الهدف لأن المطروح والأهم حول الدعم الاجتماعي وكل عمل الحكومة يصب خلال المرحلة الراهنة بهذا الاتجاه وهناك جهات معنية تعمل على تأطير الدعم وتوجيهه لمستحقيه عبر أكثر من محور وليصب بالنهاية ضمن خانة تحسين الواقع المعيشي للمواطن.

وأضاف الوزير صباغ إنه يتم التحضير بالتوازي للعديد من القضايا التي تخص القطاع الصناعي أهمها موضوع الاستثمار وتطوير القطاعات الصناعية بمختلف مؤسساتها ويتم حالياً التحضير لعقد مؤتمر للاستثمار يتم من خلاله طرح العديد من الفرص الاستثمارية إضافة إلى ورشات عمل تخص القطاعات المختلفة لأن هناك العديد من المعطيات قد تغيرت بعد الحرب وبحاجة إلى إعادة النظر فيها، مشيراً إلى أنه يتم العمل حالياً على تنفيذ مخرجات المؤتمر الصناعي الأخير، وأنه لا يمكن أن نقيم مؤتمراً صناعياً جديداً وعلينا تنفيذ ما يمكن من التوصيات حتى لا نعود ونبدأ من الصفر ولاسيما أنه لدينا أرضية وعلى أساسها يتم العمل إضافة إلى دعم الورشات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وحول معيار تغيير الإدارات والمديرين العامين في وزارة الصناعة قال الوزير: إن التغيير يتم بناء على عملية تقييم هي من يحدد ذلك، لافتاً إلى أن الغاية هي معالجة الخلل بكل أنواعه سواء كان خللاً إدارياً أو فنياً أو إنتاجياً وحتى مالياً يتم التدقيق فيه وبناء عليه يتم الإعفاء أو التكليف وأعتقد أن هذا التوجه سليم، لافتاً إلى أن التغيير لا يعني فساداً بالمطلق لأن ملفات الفساد يتم التعامل معها بطريقة سليمة، حيث يتم تحويل الملف مباشرة إلى الجهات الرقابية ويتم اتخاذ الإجراءات، لافتاً إلى أن التغيير يشمل أكثر من اتجاه، وأشار إلى أن التغيير ليس معياره الفساد وإنما ضعف الإنتاج وعدم القدرة والخبرة الإدارية، كل هذه الأمور لها انعكاس على المنتج النهائي والغاية من التغيير تلافي الأخطاء ودفع الشركة نحو الأمام.

وبخصوص إعادة إحياء زراعة الشوندر السكري قال: إن زراعة الشوندر تم توقفها لأكثر من عامين بحجة الحرب وتوقف معامل الإنتاج وخروج المعامل عن السيطرة، مشيراً إلى أن هناك معملاً بتل سلحب، علماً أن الطاقة الإنتاجية للمعمل تتراوح ٣٥٠ إلى ٤٠٠ ألف طن كحد أقصى وحسب الدراسة تبين أننا بحاجة إلى ٧ آلاف هكتار يجب أن تزرع بالعروة الربيعية، لافتاً إلى أن المنتج كان غير قابل لتشغيل المعمل مما سبب حالة إرباك للمزارع والتباطؤ واعتاقي مع الوزارة تم العمل على إعادة إحياء هذه الزراعة كونها من الزراعات المهمة والإستراتيجية لما تقدمه من قيم مضافة عالية، مشيراً إلى هذا العام تم العمل بآلية مختلفة انطلاقاً من الدعم المقدم للفلاح وتأمين راحته للوصول إلى المنتج النهائي، وكان الاتفاق عبر مذكرة تم تقديمها للجنة الاقتصادية تم التوافق عليها وإقرارها وتكليف وزارتي الصناعة والزراعة مع الاتحاد العام للفلاحين باعتباره شريكاً أساسياً في هذه العملية الاتفاق على السعر المبدئي لتحديد شراء المنتج من الفلاح مباشرة للوصول إلى معامل الشركة وتم الاتفاق على سعر ١٧٥ ليرة سورية للكغ، موضحاً أن الدراسة تمت على حسب التكلفة المبدئية مما يحقق ربحاً للفلاح ويحقق ربعية اقتصادية جيدة ومناسبة للفلاح وستكون هناك عقود مسبقة مع الفلاح عن كمية الإنتاج انطلاقاً من السعر المحدد، مشيراً إلى أن الزراعة ستكون في منطقة الغاب لقربها من المعمل، الأمر الذي يخفف من عملية وكلف الاستيراد ويساهم في استقرار السوق وتخفيض سعر السكر، كما يشغل أيدي عاملة ابتداء من الزراعة وانتهاء بالتصنيع ويعطي قيمة مضافة كانت غائبة عن الساحة.

وأشار الوزير إلى أن السياسة الاقتصادية الحكومية اليوم باتجاه الزراعة والتصنيع الزراعي ونحن خطونا خطوات جادة، لافتاً إلى أن مخرجات الملتقى الزراعي هي مدخلات للصناعة وبالتالي العملية تكاملية كشراكة مع وزارة الزراعة، وتم وضع روزنامة زراعية وتمت جدولة احتياجات المزارعين وحصر الأراضي القابلة للزراعة والمزروعات المناسبة لكل أرض وكل زراعة لها متطلبات من محروقات وبذار ومياه وأسمدة، كل هذه النقاط التي تهم المزارع تم حصرها.

وانطلاقاً من هذا تم التأكيد على أن كل المصانع التي تعمل بالإنتاج الزراعي سواء للقطاع العام أو الخاص كلها تم تحديد احتياجاتها وتبين لنا أن بعض المزروعات فيها الفائض وبعضها لا تكفي وبحاجة لزيادة المساحة المزروعة لتعويض الفائض وتم العمل عليها وبالتنسيق مع وزارة التجارة الخارجية ووزارة التجارة الداخلية يتم العمل على إجراء عمليات توضيب وترتيب للمنتجات الغذائية لتصدير الفائض.. وفيما يخص التصنيع قال: تم تحديد المنتجات وتبين أننا بحاجة لإدخال بعض المصانع الجديدة وتم تعميم ذلك على اتحاد غرف الصناعة كفرص استثمارية لإقامة صناعة تعتمد على المنتج الصناعي، لافتاً إلى أن هناك لجنة أخرى مهمتها تأمين مستلزمات الإنتاج من الفلاح مباشرة من دون المرور بحلقات الوساطة عن طريق الروابط والجمعيات الفلاحية لتقديم المنتج بسعر أقل للمواطن.

> تغيير المديرين العامين ليس مزاجية ولا فساداً بالمطلق !

عضو مجلس الشعب: لست مع زيادة الرواتب لأنها لن تكون لصالح المستهلك

تيناوي: لا يمكن لأي جهة رسمية أو غير رسمية أن تضبط الأسعار

رامز محفوظ

بيّن عضو مجلس الشعب نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موضوع ضبط الأسعار يعتبر موضوعاً شائكاً ولا يمكن لأي جهة رسمية أو غير رسمية أن تقوم بضبط الأسعار اليوم وسباق في كسر صمود المواطن السوري.

وأكد بأنه لا دور حالياً لحماية المستهلك وللأسف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم يعد لها أي علاقة بحماية المستهلك وهذه الأمور غير موكلة عن وزارة تجارة داخلية مهمتها فقط تأمين المواد ووضعها في صالات «السورية للتجارة»، منوهاً بأن «السورية للتجارة» أصبحت اليوم مثل بقية تجار السوق.

وأوضح بأن الأسعار في «السورية للتجارة» ليست أقل من أسعار السوق حالياً وأسعارها إما توازي أسعار السوق أو تزيد على السوق، مبيناً أن صالات «السورية للتجارة» تعطي لمستثمرين بأسعار عالية جداً وهذه الأسعار تنعكس على المنتج أو الخدمة التي تقدم في هذه الصالات وبالنهاية فإن هذه الفاتورة يدفعها المستهلك الذي يضطر للشراء من هذه الصالات سواء أكانت مواد غذائية أم خضاراً أو لحوماً أو غيرها.

وأكد تيناوي أنه ليس مع زيادة الرواتب لأن زيادتها في الوقت الراهن ليست لمصلحة المستهلك والطبقة الفقيرة من ذوي الدخل المحدود، لافتاً إلى أن أي زيادة ستمتصها موجة الارتفاع الكبير للأسعار حالياً.

وأضاف: لو تمت زيادة الرواتب حالياً ستمتص هذه الزيادة الأسواق خلال الشهر الأول ولن تثمر أو يشعر بها أي عامل من عاملي الدولة من ذوي الدخل المحدود.

وأكد تيناوي ضرورة أن تذهب الموارد المدعومة التي توزعها الحكومة على المواطنين إلى مستحقيها الحقيقيين، لافتاً إلى أن قيمة المواد المدعومة التي تعطى لذوي الدخل المحدود لو تعطى لهم كمبلغ نقدي في نهاية كل شهر أو كل ربع سنة فإن هذا الأمر أوفر وأفضل لأصحاب الدخل المحدود.

وبيّن أنه لا يعلم ما وجهة نظر الحكومة بهذا الموضوع، حيث ما زالت الجهات الرسمية والحكومة ووزارة التجارة الداخلية ووزارة الاقتصاد مصرة على أن تبقى على دعم هذه المواد، مضيفاً: إننا سنتخلص من حالات فساد كبيرة في مؤسساتنا وشركاتنا وصالات السورية عبارة عن عملية ضغط على سورية لكسر صمودها وصمود الشعب السوري وهناك حصار مالي يطول عملتنا الوطنية اليوم يؤدي إلى تأجيج سعر الصرف بشكل كبير ومن ثم تباع في السوداء، مشيراً إلى أن إعطاء المواد المدعومة كقتلة نقدية هو الأفضل ويؤدي إلى التخلص من حالات فساد تحصل حالياً.

وأوضح تيناوي أنه منذ أكثر من شهر يتذبذب سعر الصرف صعوداً لكن للأسف عندما يعود للانخفاض ولو بنسب قليلة نجد أن الأسعار لا تتراجع، مبيناً أنه على ثقة حتى ولو تراجع سعر الصرف لحدود ٢٥٠٠ ليرة لن ينخفض سعر أي سلعة.

وأكد تيناوي أن التجار لم ينتجوا لم يشتروا السلع بسعر مرتفع مع ارتفاع سعر الصرف مؤخراً لافتاً إلى أن سعر المواد الأولية ثابت من الدول التي يشترونها منها، بالإضافة إلى وجود مخازين كبيرة لديهم من المواد الأولية مدفوعة الثمن بسعر قديم وقيامهم برفع الأسعار أدى إلى حصولهم على أرباح إضافية لا يستحقونها.

وأضاف: إن الارتفاع في سعر الصرف حالياً هو ارتفاع غير منطقي وهناك لعبة ليست صحيحة بالنسبة لهذا الارتفاع وهو عبارة عن عملية ضغط على سورية لكسر صمودها وصمود الشعب السوري وهناك حصار مالي يطول عملتنا الوطنية اليوم يؤدي إلى تأجيج سعر الصرف بشكل كبير ومن ثم تباع في السوداء، مشيراً إلى أن إعطاء المواد المدعومة كقتلة نقدية هو الأفضل ويؤدي إلى التخلص من حالات فساد تحصل حالياً.

وختم تيناوي بالقول: إن الضبط التمويني بحق المخالف في الأسعار لا يفي بالغرض ولا أعتقد أنه سيفي بالغرض، مبيناً أنه يجب أن يتم فرض عقوبات شديدة بحق كل من يتلاعب بالمواد الضرورية والأساسية كالمواد الغذائية بجميع أنواعها والمشتقات النفطية وأن يتم إعلان اسم أي مخالف على وسائل الإعلام إن هذا الأمر سيؤدي إلى ردع كل من تسول له نفسه التلاعب بالأسعار وخصوصاً أن كل المنتجين والتجار تهمهم سمعتهم.

هذا وحاولت «الوطن» التواصل مع مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للاستفسار عن الإجراءات التي تتخذ لضبط الأسعار حالياً لكنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

انتعاش تزوير رخص المزارع وتأجيرها

مدير الإنتاج الحيواني: إعادة إحياء التراخيص القديمة بحاجة إلى تحقيق جملة من الشروط

طلال ماضي

ارتفاع أسعار الأعلاف اليومي والمتكرر إضافة إلى غض النظر المتعمّد عن تطبيق القوانين والأنظمة، شجع مديريات الإنتاج الحيواني في المحافظات إلى العمل على إعادة إحياء العديد من مزارع الأبقار والمداجن على الورق من أجل الحصول على رخصة محدثة، واستلام الأعلاف المدعومة والمتاجرة بها في الأسواق أو تأجير الرخص إلى تجار الأعلاف بمبلغ يتراوح شهرياً بين ١٠٠ و١٥٠ ألف ليرة سورية.

مصادر لـ«الوطن» بينت أن عشرات المزارع التي جددت رخصها خلال العام الماضي حولها علامات استفهام، وهي لا تربي على أرض الواقع فقط تؤجر الرخصة أو تقوم بتربية رأس واحد، وأعادت الرخص التي تحمل عشرات الرؤوس، وجميع هذه الملفات وتزويرها أبدعتها مديريات الإنتاج الحيواني باللف على القوانين والأنظمة، وتجاهل واقع هذه المزارع الملغية من صفتها التنظيمية والعقارية، ولا يمكن السماح بإعادة التربية بها قبل الحصول على ترخيص إداري جديد من البلديات وفق القانون ولجان البناء ٤-١٧ لعام ٢٠١٧، والقرار الناظم رقم ٨٧- ت لعام ٢٠١٥ التي تحدد عمل البلديات.

المقتضى القانوني في القرار ٨٧ المبني على ٥ أحكام قانونية ينص على عدم السماح بترخيص المزارع والمداجن في المناطق التنظيمية أو التوجيهية، وأغلبية هذه المزارع التي أعيدت وأعدادها كبيرة جداً تمت بإجتهاد من مديريات الإنتاج الحيواني في مديريات الزراعة بنقل ملكية رخص لمزارع بأسماء غير أسماء ملاك الأراضي، وباللف على القانون بتحديد مشرف على الورق وتسمية مهندس زراعي بالإشراف على المزرعة، وتجاهل جميع الأنظمة والقوانين بحجة التشجيع على التربية، وجميع هذه المزارع أعيدت بغرض المتاجرة بالأعلاف والمتاجرة بالعقارات من خلال رفع ثمن قيم العقار بعد الحصول على رخصة مزورة، ومن قرارات الترخيص المزورة التي حصلت عليها «الوطن» القرار رقم ٥٨٠٢- أ. ح صاحب الترخيص خارج البلد، وهذا الملف قيد التحقيق في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بعد عجز مديرية الرقابة في وزارة الزراعة عن التحقيق بالأمر وتلقيها وثائق مزورة من البلدية المعنية والتي سهلت التزوير.

مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة أسامة حمود بيّن في تصريح مقتضب لـ«الوطن» أن إعادة إحياء التراخيص القديمة بحاجة إلى تحقيق جملة من الشروط بعد الكشف الحسي والحصول على الترخيص الإداري من البلديات، وتحقيق شروط البعد عن المخطط التنظيمي، وعن الحراج وشروط أخرى، لافتاً إلى أن دائرته غير مسؤولة عن تأجير الرخص وليس لديه معلومات حولها.

ووصل سعر كيس العلف اليوم إلى ٥٥ ألف ليرة سورية في السوق السوداء على حين من الأعلاف المدعومة يوزع في كل دورة علفية إلى غير مستحقيه ويذهب إلى تجار السوق السوداء من دون حسيب أو رقيب.

المواد المدعومة تجد طريقها إلى الأسواق السوداء بيسر وسهولة والتغطية القانونية لها عبارة عن مجموعة من الأوراق ضمن أضابير لا أحد يفتش عليها، أو يدقق في صحتها إلا عن طريق المصادفة، أو في حال الشكوى من متضرر، واليوم نتيجة غض النظر عن تنفيذ القوانين والأنظمة تستغل فئة من التجار بالتورط مع موظفين لإنعاش رخص قديمة والمتاجرة بحصتها من الأعلاف المدعومة وعلى عينك يا تاجر، على حين المربي الحقيقي يدفع ثمن الأعلاف بسعر السوق السوداء التي ترفع سعر كيس العلف يومياً.

١٨٠ ألف طن أعلاف جديدة.. وحلقات الوساطة هي المستفيدة من ارتفاع الأسعار

مدير عام الأعلاف لـ«الوطن»: توزيع المواد العلفية لكل من يملك رخصة للدواجن

عبد الهادي شباط
هناء غانم

كشف عبد الكريم شباط مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف لـ«الوطن» أنه تمت الموافقة على عقود جديدة مع الدول الصديقة لتأمين العلف للدواجن وكميتها بحدود ٩٠ ألف طن ذرة و٩٠ ألف طن من الكسبة وسيكون لها انعكاس كبير جداً على قطاع الدواجن.

وأضاف: إنه تم اليوم افتتاح دورة لتوزيع جميع الأنواع العلفية على المربين لكل أنواع الدواجن «فروج وبياض» لمدة شهرين.

وتم تخصيص ١كغ من المواد العلفية لكل طير منها ٦٠٠غرام ذرة إضافة إلى ٤٠٠غرام كسبة صويا وتقدم بأسعار رخيصة ومدعومة من قبل الحكومة ولاسيما أن مادة الذرة تباع بـ٦٠٠ ليرة للمربي وتباع بالأسواق بـ٩٥٠ ليرة ومادة كسبة الصويا تباع بـ١٢٥٠ ليرة وتباع بملايين الليرات مؤكداً أن الفرق في سعر الطن الواحد من كسبة الصويا بحدود ٧٥٠ ألف ليرة عنه بالأسواق.

يعني من لديه مدجنة ويحتاج مثلاً إلى ٥٠ ألف طن يعني فرق السعر عن السوق بحدود ٤٠ مليوناً للكمية المذكورة.

وأضاف: إن المؤسسة قامت بالدورة الماضية بتوزيع المواد المدعومة لـ٢٧ مليون طير أنه وخلال هذه الفترة تم التوزيع لـ٢٧ مليون طير بكمية ٣٤ ألف طن ذرة ونحو ٤ آلاف طن صويا و١٣٥٠ طن شعير بأسعار أقل، واليوم نحن مستعدون لاستقبال جميع مربي الدواجن المرخصين ولاسيما أن موسم رمضان قادم وعمر الفروج بحدود ٤٥ يوماً أي إن الفرصة تسمح لمربي الدواجن خلال شهر رمضان بزيادة المردود وخاصة أن هناك إقبالاً كبيراً في هذا الشهر على البيض والفروج الأمر الذي قد ينعكس ويساهم في تخفيض الأسعار.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة بعام ٢٠٢٠ وزعت ٦١٧ ألف طن من المواد العلفية بقيمة ٩٤ مليار ليرة سورية موضحاً أن هذه الكمية تشكل نسبة كبيرة من حاجة الثروة الحيوانية وتم توزيع هذه المواد بالحد الأدنى بأقل ٥٠ بالمئة من حاجة السوق.

ولفت شباط إلى أن قطاع الدواجن في الشهرين الأخرين وبتوجيه من وزير الزراعة تم رفع المقنن العلفي للطير الواحد سابقاً من الدواجن من ٢٠٠ غرام إلى ٢٠٠٠ غرام أي عشرة أضعاف ما يعني أن هذه الكمية الكبيرة تغطي تقريباً ٧٠ بالمئة من حاجة قطاع الدواجن.

علماً أن زيادة المقنن وحسب زعم المربين يسهم بالحد من ارتفاع الأسعار وأن حلقات الوساطة هي المستفيد من فارق الأسعار.

من جهة ثانية أقر مجلس إدارة مؤسسة الأعلاف فتح دورة علفية للدواجن اعتباراً من ١٠ الشهر الجاري (آذار) ولمدة شهرين حيث تشتمل الدورة على توزيع مادتي كسبة الصويا والذرة لمربي الدواجن، وتمت الموافقة في مجلس الإدارة على تخصيص ٦٠٠ غ من مادة الذرة و٤٠٠ غ من مادة كسبة الصويا لتربية الفروج البياض و٦٠٠ غ من الذرة و٥٠٠ غ من كسبة الصويا لتربية أمهات الفروج البياض.

وبيّن أن المؤسسة توزع مادة كسبة الصويا بسعر أدنى من السوق بنحو ١,٢ مليون ليرة للطن حيث يصل سعر الطن في السوق لأكثر من ١,٩ مليون ليرة مقدراً أن تقوم المؤسسة بتأمين مادة المقنن العلفي من هاتين المادتين لتربية ما بين ٢٥- ٣٠ -مليون طير ومنه تقدر قيمة الفارق السعري لإجمالي الكمية من مادة كسبة الصويا التي تنوي المؤسسة توزيعها على المربين بنحو ٨,٤ مليارات ليرة عما هي عليه في السوق وفق الأسعار الرائجة والمتداولة بين التجار.

بينما قدرت قيم الذرة المتوقع توزيعها على المربين خلال هذه الدورة بنحو ١٠,٨ مليارات ليرة بينما تصل قيمتها في السوق نحو ١٦,٦ مليار ليرة ومنه يصل إجمالي فارق قيم الأعلاف من مادتي كسبة الصويا والذرة المقرر توزيعها خلال الشهرين القادمين أقل بنحو ١٤ مليار ليرة عن قيمها في السوق وفق الأسعار المتداولة بين التجار.

وأن المؤسسة زادت وبشكل كبير كميات المقنن العلفي المخصص لقطاع الدواجن من ٥٠٠ غرام إلى ٢٠٠٠ غرام لكل طير من كل أنواع التربية وبنسبة ٥٠ بالمئة من حاجتها الفعلية وذلك في إطار التوجه الحكومي لدعم استقرار العمل والإنتاج في هذا القطاع المهم وبما ينعكس على خفض تكاليف التربية وتأمين اللحوم والبيض بأسعار مناسبة للأسواق المحلية.

إنه وفي الإطار نفسه تمت زيادة مخصصات المقنن العلفي للأغنام أيضا من ٣ كيلو غرامات إلى ١٠ كيلو غرامات لكل رأس.

وأن كميات المقننات العلفية المباعة خلال العام الماضي لدى مؤسسة الأعلاف بلغت ٥٨٠ ألف طن كما تم تصنيع ٥١ ألف طن من العلف الجاهز وبالجودة العالية في معامل المؤسسة إضافة إلى إنجاز معمل أعلاف تل بلاط ووضعه حيز الإنتاج بأسرع وقت سيمثل نقلة نوعية في كمية الإنتاج وسيزيد من دور المؤسسة في عملية التدخل الإيجابي ودعم المربين، بينما تستمر أعمال تأهيل معمل أعلاف كفر بهم في حماة ومشروع إعادة تأهيل مجفف الذرة الصفراء في دير حافر في حلب.

وأن المؤسسة قامت بتصريف ١٥٠ ألف طن من إجمالي كمية الشعير المخزن في محافظة الحسكة والبالغة ٢٠١ ألف طن ويتم العمل على تصريف الكميات المتبقية.

واعتبر المدير العام أن توزيع المواد العلفية المقننة أسهم في تحقيق عدم حدوث قفزات سعرية في أسعار المواد العلفية وعدم تفرد التجار في فرض الأسعار التي يرغبون فيها وهو ما يسهم في تحقيق حالة من الاستقرار السعرية تمكن المربين من الاستمرار في نشاطهم.

وأن المؤسسة تسعى لإيصال المخصصات العلفية المدعومة إلى صاحب العلاقة (المربي) من مراكز المؤسسة مباشرة.

وكان اتحاد فلاحي دمشق بيّن أن ارتفاع أسعار النخالة والشعير في السوق لدى القطاع الخاص أثر في ارتفاع أسعار اللحوم والحليب، ومنه لابد من توافر هذه المواد بالشكل الكافي وضمن الأسعار المقبولة للتربية بما يسمح عن قيمها في السوق وفق الأسعار المتداولة بين التجار.